لجنة التربية الوطنية والتعليم العالي والثقافة أقرت مشروع القانون حول الشروط العامة للتعيين والترفيع لأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية واقتراح القانون الرامي إلى الإعتراف بمقررات وشهادات الطلاب اللبنانيين أو المقيمين في لبنان المسجلين في جامعات ومعاهد عليا في أوكرانيا وأوصت بإبقاء العقود المرتبطة بالأساتذة المتعاقدين والمستعان بهم ودعت رابطة التعليم الثانوي إلى الرجوع عن الإضراب

الأربعاء 04 تشرين الثاني 2026



عقدت لجنة التربية الوطنية والتعليم العالي والثقافة، جلسة لها عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه 2026/11/4، برئاسة النائب حسن مراد، وحضور معالي وزيرة التربية والتعليم العالي ريما كرامي وحضور مقرر اللجنة النائب إدكار طرابلسي والنواب السادة: أسعد درغام، بلال حشيمي، بولا يعقوبيان، غسان عطا الله، عدنان طرابلسي، إيهاب حمادة، أشرف بيضون، سليم الصايغ، أسامة سعد وعلي خريس.

كما حضر الجلسة:
- رئيس الجامعة اللبنانية البروفيسور بسام بدران.
- مدير عام التعليم العالي الدكتور مازن الخطيب.
- مستشارة وزيرة التربية الدكتورة جورجيا الهاشم.

وذلك لدرس جدول الاعمال التالي:

1-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 2578 حول الشروط العامة للتعيين والترفيع لأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية.

2-اقتراح القانون الرامي إلى الاعتراف بمقررات وشهادات الطلاب اللبنانيين أو المقيمين في لبنان المسجلين في جامعات ومعاهد عليا في أوكرانيا، وإن كانت الدراسة من بُعد نتيجة الظرف القاهر في العامين الدراسيين 2023-2024 و2024-2025.

3-مرسوم رقم 122 إعادة القانون الرامي إلى تعديل القانون رقم 441 تاريخ 2002/7/29 المتعلق بأصول التعيين في وظيفة أستاذ تعليم ثانوي في المدارس الرسمية.

4-متابعة مناقشة خطة وزارة التربية والتعليم العالي للعام الدراسي الجديد 2026-2027.

أقرت اللجنة بالإجماع البند الأول والثاني، وأحالت البند الثالث الى لجنة فرعية لدراسته.

وأصدرت اللجنة التوصية التالية:
إنطلاقاً من الظروف الإقتصادية وتداعياتها على القطاع التربوي، وحفاظًا على استمرارية المرفق العام في المدارس والثانويات الرسمية، وعلى حسن سير العمل فيها ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للتعليم، أوصت اللجنة بغالبية أعضائها بما يلي:
1-تأجيل العمل بالقرار رقم 1513/م/2026 تاريخ 2026/10/28، حول تنظيم العمل في المدارس والثانويات الرسمية للعام الدراسي (2026-2027)، سيما وأن العام الدراسي قد دخل شهره الثاني.
2-إبقاء العقود المرتبطة بالأساتذة المتعاقدين والمستعان بهم سيما وأنه لم ينجز إلى الآن ملف الدراسة المرتبطة.
3-الإجازة للأساتذة الممتنعين قصرًا عن التدريس، والذين ما زالوا ملتزمين بالحضور الإداري وفقاً للأصول الى مدارسهم وثانوياتهم، الإلتحاق ببرامج التدريس وتأمين الأنصبة التعليمية لهم.
4-دعوة رابطة التعليم الثانوي إلى الرجوع عن قرار الإضراب.